ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2025م
www.ajsp.net

"الوصول الى الانترنت كحق أساسي في العصر الرقمي"

اعداد الباحث:

المحامي طوني نعمة الله مخايل

دكتوراه في الحقوق قسم القانون العام

2025 م

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2025م
www.ajsp.net

الملخص

لم يعُد الإنترنت مجرد أداة اتصال في العصر الرقمي، بل تحوّل إلى بنية اساسية حيوية تمكّن الأفراد من ممارسة حقوقهم الأساسية. لذلك، بدأت العديد من الدول والمنظمات الدولية الاعتراف بالحق في الوصول إلى الإنترنت كحقّ أساسي من حقوق الإنسان بموازاة الحقوق التقليدية كالتعليم والرعاية الصحية.

ويتجلى هدف هذه الدراسة في بيان اهمية الوصول الى الانترنت كبنية اساسية حوية ضرورية لتحقيق التنمية البشرية وتعزيز فرص الافراد في النمو على قدم المساواة في المجتمع، ومدى الاعتراف بحق الوصول إلى الإنترنت كحق أساسي.

كما تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى بيان ماهية الاطر الدستورية والقانونية لهذا الحق من خلال الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي القانوني والمقارن كمنهج رئيسي، ما لذلك من اهمية لتوضيح معالم هذا الحق ونماذجه التطبيقية.

وبناء على ذلك يتمحور السؤال الرئيسي وفقا لما يلي: ما مدى الاعتراف بحق الوصول الى شبكة الانترنت كبنية اساسية حيوية ضرورية للتنمية البشرية وللتمتع بالحقوق الاساسية؟

وللإجابة على ذلك، قسمت الدراسة إلى مبحثين، تناول المبحث الاول دمج مفهوم التنمية البشرية في مجال التطور التكنولوجي الشامل، ثم تناول المبحث الثاني ترسيخ الحق في الانترنت كحقّ اساسي معلن في النصوص القانونية الأساسية.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الحق في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات يُعتبر محفزاً رئيسياً للتنمية تشكل دعامته الاساسية شبكة الانترنت، وأصبح حقاً أساسياً يمكّن الأفراد (Enabling Right)، ويعزز كرامتهم، ويشكل ضمانة لممارسة جميع الحقوق الأخرى في القرن الحادي والعشرين.

وتشير الدراسة إلى تطور النموذج العالمي فيما يخص الوصول إلى الإنترنت، حيث تم إدماجه في حقوق أساسية أخرى، مرورا في إطار استراتيجيات الحكومة الإلكترونية، وصولاً إلى التوجه نحو تكريس الحق في الوصول إلى الإنترنت كحق أساسي يسهم في تسهيل التمتع بالحقوق الأخرى والاعتراف الدستوري الصريح به.

كما يستخلص من الدراسة انه من الضروري أن تتوافق السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت مع طابعه الحقوقي والتنموي، كبنية اساسية تمكينية حيوية للتمتع بالحقوق الاساسية الاخرى تكفل التدفق الحر للبيانات في إطار من المساواة وعدم الهيمنة. ومع ذلك، يواجه الوصول إلى الإنترنت تحديات عدة، منها الفجوة الرقمية وحياد الإنترنت.

المصطلحات: حقوق أساسية، دستور، انترنت، حق الوصول، مساواة، عدم تمييز، حرية الانترنت.

المقدمة

في العصر الرقمي الحالي، تحوَّل الإنترنت من مجرد وسيلة اتصال ثانوية إلى بنية تحتية حيوية وحق تمكيني أساسي (Enabling Right)لا غنى عنه لممارسة طيف واسع من الحقوق الدستورية والإنسانية. فكما أصبحت الشبكة العنكبوتية الدعامة الرئيسية للتطور التكنولوجي المعاصر، تحولت أيضاً إلى شرط أساسي للإنصاف والتنمية في القرن الحادي والعشرين، حيث يستحيل تصور استمرار الأنشطة البشرية في التعليم، العمل، الصحة، والمشاركة المجتمعية دونها.

لقد كشفت جائحة كوفيد-19 بجلاء عن مدى الاعتماد البشري المتزايد على هذه الشبكات الرقمية، حيث مثل الاتصال بالإنترنت حجر الأساس للحفاظ على استمرارية الحياة أثناء الأزمات. كما أن التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء تعتمد كلياً على اتصال دقيق وسريع بالشبكة، مما يفرض ضرورة تطوير البنية التحتية والانتقال إلى تقنيات الجيل الخامس لدعم متطلبات المستقبل الرقمي.

في هذا السياق، يتزايد الاعتراف عالمياً بالوصول إلى الإنترنت كحق أساسي من حقوق الإنسان، تنعكس ملامحه في مواثيق دولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما بدأت العديد من الدول بإدراج هذا الحق في دساتيرها الوطنية، مما يعكس إدراكاً متنامياً بأن الإنترنت لم يعد مجرد خدمة اختيارية، بل أضحى أداة محورية لممارسة الحقوق الأساسية وضمان التنمية البشرية المتوازنة.

غير أن تحقيق هذا الهدف يواجه تحديات جسيمة، تتراوح بين نقص البنية التحتية، التكلفة الاقتصادية العالية، الحواجز السياسية والتنظيمية، وضرورة الموازنة بين حرية تدفق المعلومات ومتطلبات الأمن السيبراني واحترام الخصوصية.

إن الاعتراف بالإنترنت كحق أساسي يفرض على الحكومات والمجتمع الدولي مسؤولية مشتركة لتحويل هذا المبدأ إلى واقع ملموس، عبر سياسات تشريعية وتنفيذية تعزز الإتاحة الشاملة، وتضمن التكامل بين المتطلبات التكنولوجية والحقوقية، بما يخدم البشرية جمعاء في عصر التحول الرقمي الذي نعيشه.

الاشكالية:

ما مدى الاعتراف بحق الوصول الى شبكة الانترنت كبنية اساسية حيوية ضرورية للتنمية البشرية وللتمتع بالحقوق الاساسية؟

اهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الحق في الوصول إلى الإنترنت كحق أساسي في العصر الرقمي من خلال مسح شامل يبدأ بتأثير الثورة التكنولوجية في ترسيخ هذا المفهوم وعلاقته العضوية بالتنمية البشرية وحقوق الإنسان، مروراً بتحليل الأسس القانونية الدولية والوطنية الداعمة له، وتشخيص التحديات العملية التي تعيق تحقيقه، وصولاً إلى اقتراح آليات عملية لتعزيزه وحمايته مع الحفاظ على حقوق الإنسان الأساسية. كما يسلط البحث الضوء على الدور المحوري للتشريعات المحلية والدولية في إضفاء الطابع المؤسسي على هذا الحق، مع استعراض نماذج تطبيقية ناجحة لتوفير إطار مرجعي يمكن الاستناد إليه.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة بالنسبة لصانعي السياسات والباحثين، وتساعد نتائج البحث في صياغة سياسات وتشريعات متوازنة تحمي الحق في الوصول الى الانترنت وميزاته كجزء من حرية الإنترنت. كما ان تسليط الضوء على السياسات الفضلى في هذا المجال، يمكّن الحكومات من تبني سياسات تدعم الانفتاح دون إغفال متطلبات الأمن السيبراني واحترام الخصوصية. كما يسهم هذا البحث في تعميق النقاش حول العلاقة بين حقوق الإنسان والتكنولوجيا، وتفتح آفاقاً جديدة للبحث في تأثير التشريعات على الحرية الرقمية.

الدراسات السابقة:

تم تناول هذا الموضوع في ورقة بحثية بعنوان The socio-economic argument for the human right to internet access منشورة في Sage journal في المجلد 22 العدد 4، نوفمبر 2023.

تجادل هذه الورقة البحثية بأن الوصول إلى الإنترنت يجب أن يُعترف به كحق من حقوق الإنسان، لأنه أصبح عمليًا ضرورة لا غنى عنها لضمان الفرص الكافية لإعمال حقوقنا الاقتصادية والاجتماعية الإنسانية. وهذا الطرح يحمل أهمية مزدوجة: اولا لفهم الجمهور للإنترنت من منظور فلسفي، وثانيًا لأنها توفر الأساس لإنشاء واجبات جديدة.

فعلى سبيل المثال، يتطلب قبول حق الإنسان في الوصول إلى الإنترنت ضمانين أساسيين على الأقل:

1- ضمان إتاحة الوصول للجميع دون تمييز

2- حماية هذا الوصول واستخدامه ن بعض التدخلات غير المقبولة (مثل التنصت، الرقابة والإساءة عبر الإنترنت)

بالتالي، فإن تفعيل هذا الحق يستلزم إعادة تشكيل الإنترنت بشكل جذري يختلف عن الواقع الحالي. مما يجعل لهذا الجدل تداعيات واسعة النطاق على المستويات القانونية والتقنية والاجتماعية.

منهج البحث والخطة:

في من اجل الاجابة على تساؤلات البحث سوف اعتمد النهج الوصفي التحليلي القانوني والمقارن، ويتكون البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة على النحة التالي:

المبحث الاول: بداية التكريس الدستوري للحق في الوصول الى الانترنت

المطلب الاول: الحق في الوصول إلى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات كمحفز للتنمية

اولاً- دمج مفهوم التنمية البشرية في مجال التطور التكنولوجي الشامل

ثانياً – مبدأ حيادية شبكة الانترنت كمعيار لضمان دورها الفعال كأداة للتنمية

المطلب الثاني: ترسيخ الحق في الانترنت كحقّ اساسي معلن في النصوص القانونية الأساسية.

أولاً- الانترنت كحق اساسي

ثانياً- التكريس الدستوري للحق الجديد

المبحث الثاني: مبدأ المساواة في المعاملة شرط أساسي لممارسة فعالة للحريات في العصر الرقمي

المطلب الاول: تحديد الخصائص التقنية لشبكة الانترنت كمنطلق لتطبيق الاحكام القانونية والمبادئ الدستورية

المطلب الثاني: الممارسات الفضلى لتمكين الوصول المفتوح وطرق التعامل مع تدفقات البيانات المختلفة

الخاتمة : تحتوي على اهم النتائج والتوصيات

قائمة المراجع

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار الثامن – العدد الثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2025م
www.ajsp.net

المبحث الاول: بداية التكريس الدستوري للحق في الوصول الى الانترنت

يشكل الإنترنت الأداة التكنولوجية الأبرز في العصر الحالي من حيث الانتشار الواسع وقدرته الفائقة على إتاحة المعلومات ونشرها.[1] ومع تزايد الانشطة الانسانية على شبكة الانترنت وشمولها مختلف الأوجه التي تتصل بحياة الانسان، بات الاتصال بالإنترنت حاجة أساسية من الحاجات اليومية، من هذا المنطلق اضحى الانترنت تكنولوجيا ضرورية لتحقيق النمو وتعزيز فرص الافراد على قدم المساواة في المجتمع، كما يشكل اداة أساسية لممارسة حقوق الانسان الاساسية المكفولة في الدساتير ومواثيق حقوق الانسان.

المطلب الاول: الحق في الوصول إلى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات كمحفز للتنمية

يُعد الإنترنت اليوم العمود الفقري للتحوّل الرقمي والتنمية المستدامة، حيث يعمل كوسيط حيوي يربط الأفراد والشركات والحكومات بالموارد والمعارف والأسواق العالمية. كما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة من خلال كسر الحواجز الجغرافية والاجتماعية ويساهم في تمكين الابتكار والنمو الاقتصادي، تحسين الخدمات الأساسية، تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، والمساهمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال تقليص الفجوة الرقمية والقضاء على الفقر وتحسين جودة الخدمات الصحية والتعليمية وتحقيق المساواة بين الجنسين.[2]

اولاً– دمج مفهوم التنمية البشرية في مجال التطور التكنولوجي الشامل

بدأ الاهتمام بالحق في التنمية داخل الأمم المتحدة منذ الخمسينيات، حيث أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 1161 (د–12) المؤرخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1957، على أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمتكاملة تعزز السلام والأمن والتقدم الاجتماعي ورفع مستويات المعيشة، فضلاً عن الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها. وفي هذا السياق ساهمت الجهود المتتالية للأمم المتحدة منذ الستينيات في تأكيد الحق في التنمية كحق إنساني، مع التركيز على تحديات البلدان النامية، مما أدى إلى اعتماد الإعلان العالمي للحق في التنمية من قبل الجمعية العامة للأمم وتنص الفقرة 1 من المادة الاولى من هذا الاعلان الذي اعتمد في 4 كانون الاول/ديسمبر 1986 على ان:

[1] - Lucchi, Nicola (2011). Access to Network Services and Protection of Constitutional Rights: Recognizing the Essential Role of Internet Access for the Freedom of Expression (February 6, 2011). Cardozo Journal of International and Comparative Law (JICL), Vol. 19, No. 3, Page 646.
[2] - OECD (2009), Internet Access for Development, The Development Dimension, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/9789264056312-en. date of visit 10/4/2025.

"الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاماً.

تعرف التنمية البشرية في الإطار الدستوري بأنها عملية توسيع خيارات الأفراد وتحسين قدراتهم من خلال توفير التعليم، الصحة، الفرص الاقتصادية، والحقوق الأساسية. اليوم أصبح التطور التكنولوجي محركاً رئيسياً للتنمية البشرية، حيث بدأت الدساتير تعكس هذا الارتباط عبر التأكيد على الحق في الوصول إلى التكنولوجيا كمحفز للتنمية ولتمكين الافراد والجماعات من ممارسة حقوقها وحرياتها بشكل كامل وغير منتقص. وفي هذا الاطار بدأت بعض الدساتير تُلزم الدولة بتوفير البنية التحتية الرقمية (مثال: دستور كوستاريكا، المادة 58). وكذلك أصبح التعليم الرقمي يحظى بمكانة دستورية كجزء من الحق في التعلم. مثال: كوريا الجنوبية). واضحى تشجيع الابتكار وريادة الأعمال التكنولوجية (مثال: دستور الإمارات، رؤية 2031) عاملا اساسيا للدفع بالاقتصادر الرقمي وخلق فرص العمل. كما ادركت الدول مخاطر العولمة الالكترونية الشاملة على حقوق الافراد فقيدت استغلال ومعالجة البيانات الشخصية وتسعى لوضع ضوابط لإستخدام الذكاء الاصطناعي.

يمثل تكريس الحق في التنمية البشرية كحق أساسي نقلة نوعية في الفكر التنموي المعاصر، حيث يتجاوز المفهوم تحسين المؤشرات المادية ليصبح ركناً أصيلاً في بناء المجتمعات العادلة والمستقرة. من خلال رؤية شاملة تحفظ حقوق الأجيال القادمة.

وقد أدركت الامم المتحدة أهمية تعزيز إمكانية الوصول الملحة لجميع البلدان الى المعلومات والمعرفة وتكنولوجيا الاتصالات من أجل التنمية، وضرورة عقد قمّة عالمية تضع رؤية وفهم مشتركين لمجتمع المعلومات.[3]

ان دمج التنمية البشرية مع التطور التكنولوجي يتطلب نهجاً متكاملاً لضمان مشاركة الجميع في التقدّم الرقمي والاقتصادي واعتماد سياسات شاملة تعالج سد الفجوة الرقمية لناحية المستخدمين من منظور الربط بالتكنولوجيات وتوفير المضامين والخدمات او الوعي بإستخدامها والاستفادة منها.[4] وهذا يتطلب وضمان وصول عادل إلى التقنيات الحديثة والتعليم الرقمي مع الحفاظ على المساواة والعدالة كأساس للعالم الرقمي الجديد.

[3]- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم 183،دورة 56، تاريخ 21 كانون الاول 2001، مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وثيقة رقم A/RES/56/183، منشور عل الرابط الالكتروني التالي:
https://www.itu.int/net/wsis/docs/background/resolutions/56_183_unga_2002-ar.pdf تاريخ الزيارة 2025/4/3

[4] - Baker Paul (2007): Policy Bridges For the Digital Divide-assessing the landscape and gauging the dimensions, First Monday, Vol6, No5, 22September, p1.

وقد سلّم مجلس حقوق الانسان بالطبيعة العالمية والمفتوحة للإنترنت بصفتها قوّة دافعة للتنمية بمختلف أشكالها؛ ودعا الدول إلى تعزيز وتيسير الوصول إلى الإنترنت والتعاون الدولي لتطوير مرافق المعلومات والاتصالات في جميع البلدان[5].

نتج عن هذا التعاون الدولي عقد القمة العالمية للمعلومات وهدفها "بناء مجتمع معلومات جامع هدفه الإنسان ويتجه نحو التنمية، مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها، ويتمكن فيه الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم للنهوض بتنميتهم المستدامة ولتحسين نوعية حياتهم"[6].

ثانياً– مبدأ حيادية شبكة الانترنت كمعيار لضمان دورها الفعال كأداة للتنمية

اكدت لجنة تقصي الحقائق البرلمانية الفرنسية حول حقوق الفرد في الثورة الرقمية، والتي اتمت مهمتها في العام 2011، أنه لم يعد بإمكانهم التعامل مع الإنترنت على أنها شبكات اتصال "تقليدية".[7]

لا يمكن للحكومات والمشرعين التعامل مع الإنترنت من منظور المخاطر الواضحة فقط، بل يجب عليهم وضع مبادئ وتحديد توجهات سياسية. فالشبكة تتيح أيضاً آفاقاً واسعة على الأصعدة الاقتصادية والتعليمية وحرية التعبير والديمقراطي..[8]

في الواقع، لا يمكن حصر الإنترنت في التكنولوجيا التي تدعمه. فقد انفصلت الشبكة منذ زمن عن إطارها التقني، وأصبحت مساحة مجتمعية يشارك فيها المواطنون والشركات والمؤسسات. وهي تؤثر بشكل أساسي على أنماط الحياة والنماذج الاقتصادية والعلاقات على المستويين الشخصي والمؤسسي.

مع النجاح والانتشار الواسع للإنترنت، يصبح السؤال حول العلاقة بين هذه الأداة والمعايير العليا لنظامنا القانوني أكثر أهمية. فالإنترنت أصبحت الآن عنصرا هيكليا على المستويين الاجتماعي والسياسي، أكثر من كونها مجرد أداة

---

[5]- قرار مجلس حقوق الانسان، 8/20 المؤرخ 5 تموز/يوليه 2012، حول تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الإنترنت والتمتع بها، الوثيقة A/HRC/RES/20/8، منشور على الرابط الالكتروني التالي:
https://undocs.org/ar/A/HRC/RES/20/8، تاريخ الزيارة 2025/4/3.

[6]- القمة العالمية لمجتمع المعلومات، جنيف 2003 – تونس 2005، الاتحاد الدولي للاتصالات، متاح على الرابط التالي:
http://www.itu.int/net/wsis/index-ar.html، تاريخ الزيارة 2023/6/5.

[7] - Falque-Pierrotin, Isabelle 2012. La Constitution et l'Internet, Les Nouveaux Cahiers du Conseil constitutionnel NO 36, La liberté d'expression et de communication, page 32.

8 - Verchère, Patrice 2011, co-rapporteur de la MISSION PARLEMENTAIRE D'INFORMATION COMMUNE sur les droits de l'individu dans la révolution numérique française, Droit des TIC, Publié le 23 juin 2011, par Luc Derriano, https://www.banquedesterritoires.fr/les-parlementaires-se-penchent-sur-les-droits-de-lindividu-dans-la-revolution-numerique

اقتصادية أو تجارية. إنها تساهم في إنشاء عالم جديد: الفضاء الرقمي المتصل، الذي يتجاوز كونه وسيلة تقنية لنشر وتبادل المعلومات، ويعزز الحريات الدستورية على الإنترنت.[9]

في ظل الوضع الراهن لوسائل الاتصال، ومع الأخذ في الاعتبار التطور الملحوظ لخدمات الاتصال المتاحة للجمهور عبر الإنترنت، بالإضافة إلى الأهمية التي تمثلها هذه الخدمات في تعزيز المشاركة في الحياة الديمقراطية والتعبير عن الأفكار والآراء، يصبح من الضروري ضمان حرية الوصول إلى هذه الخدمات.[10]

ان حيادية الإنترنت هو مبدأ تأسيسي للإنترنت يضمن أن مشغلي الاتصالات لا يميزون بين اتصالات مستخدميهم، بل يظلون مجرد أجهزة إرسال للمعلومات. يسمح هذا المبدأ لجميع المستخدمين، بغض النظر عن مواردهم، بالوصول إلى نفس الشبكة ككل. ومع ذلك، أصبح الحياد الآن موضع تساؤل حيث يطور المشغلون نماذج اقتصادية تقيد وصول المشتركين إلى الإنترنت، عن طريق تقييد أو منع الوصول إلى محتوى معين أو خدمات أو تطبيقات عبر الإنترنت (البروتوكولات، مواقع الويب، إلخ) ، وكذلك عن طريق الحد من القدرة على النشر.[11]

مبدأ حياد الإنترنت، وهو شرط أساسي لممارسة الحريات بشكل فعال في العصر الرقمي. وهو مبدأ من مبادئ تصميم الإنترنت، يُتعامل بموجبه مع تدفق البيانات على الإنترنت دون أي تمييز. يمنع هذا المبدأ مقدمي خدمات الإنترنت من التمييز بين المواقع والتطبيقات إن من ناحية سرعة نقل البيانات أو التفضيل أو الحجب؛ ويوجب معاملة كل حركة المرور على شبكة الإنترنت بشكل متساوٍ وبأن يكون للجميع الحق بالوصول المفتوح والمتساوي إليه[12].

بموازاة الدور الحاسم الذي تؤديه حقوق الإنسان في الحد من سلطة الجهات الفاعلة الحكومية فيما يتعلق بحقوق الأفراد إزاء الدولة. في المقابل، وفي غياب أي صكوك قانونية تشريعية او تنظيمية تعتمدها الجهات الفاعلة الحكومية، وعلاوة على ذلك ، تؤدي حقوق الإنسان دوراً حاسماً في الحد من سلطة الجهات الفاعلة الحكومية فيما يتعلق بالأفراد إزاء الدولة. وفي المقابل ، وفي غياب أي صكوك قانونية تعتمدها الجهات الفاعلة الحكومية، فإن الجهات الفاعلة الخاصة غير ملزمة بحماية حقوق الإنسان.[13]

9 - Falque-Pierrotin, Isabelle 2012. La Constitution et l'Internet, Op.cit., page 33.
10 - Conseil constitutionnel Français, Décision 2009-580 DC préc, Considérant n° 12.
11 - Neutralité du Net, L'association la quadrature du net, article publie sur le lien suivant, date de visite 4/2/2021, https://www.laquadrature.net/neutralite_du_net/
12 - Angele Gilroy, Access to Broadband Networks: The Net Neutrality Debate, 2010, page 5.
13 - De Gregorio, Giovanni 2020. Internet Shutdowns and the Limits of Law, International Journal of Communication, Page 5.

تسعى العديد من الدول، عبر هيئاتها المنظمة للاتصالات وتدفق البيانات، إلى اعتبار الوصول إلى الإنترنت العريض النطاق خدمة اتصالات. يهدف ذلك إلى جعل القواعد واللوائح المعتمدة قابلة للتنفيذ ومستدامة، بهدف حماية الإنترنت المفتوح.[14] يعتمد ضمان حصول المواطنين على فوائد الإنترنت المفتوح الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية - اليوم وفي المستقبل - على إرساء قواعد راسخة ومستدامة، تستند إلى أُطر قانونية متكاملة وفق معايير تقنية وقانونية تحقق كفاءة الأداء، والحيادية التامة، وحرية الوصول.

إن هذه الخدمة العامة، التي تلزم الدولة، من شأنها أن تؤدي في المقابل إلى الاعتراف بالحق في الوصول إلى الإنترنت: أي المطالبة بالحق، والتي تشكل أساس الخدمة. فإن خدمة الوصول العام من شأنها أن تجعل من الممكن إضفاء الطابع الرسمي على أهمية الإنترنت في المجتمع وتحسين استخدامه. إن الإنترنت هو بالفعل وسيلة للتعبير، وأداة مهنية، وأداة تجارية، وناقل للخدمات الإدارية، ومورد تعليمي، ومسار للتكامل الاجتماعي

تُلزم هذه الخدمة العامة الدولةَ بالاعتراف بحق الأفراد في الوصول إلى الإنترنت، وهو حقٌ يُشكّل الأساس الجوهري لهذه الخدمة. ومن خلال توفير الوصول العام، يمكن ترسيخ مكانة الإنترنت الحيوية في المجتمع وتعظيم فوائده. فالشبكة لم تعد مجرد وسيلة تقنية، بل أصبحت تجمع بين وظائف اساسية متعددة كمنصةً للتعبير الحر، وأداةً أساسية في المجال المهني والانشطة التجارية. كما تشكل نافذةً للخدمات الحكومية الإلكترونية، ومصدرًا غنيًا للمعرفة والتعليم، ووجسرًا للاندماج الاجتماعي.[15]

المطلب الثاني: ترسيخ الحق في الانترنت كحقّ اساسي معلن في النصوص القانونية الأساسية.

شهدت حركة حقوق الإنسان تحولاً جوهرياً مع التطور التكنولوجي، حيث توسع مفهوم الحقوق ليشمل "الحقوق الرقمية" المرتبطة بالإنترنت[16]، الذي تحول من مجرد أداة اتصال إلى حاجة أساسية ثم حق معترف به دستورياً في العديد من الدول الرائدة مثل فنلندا وإستونيا وفرنسا والاتحاد الأوروبي، مما يعكس تطوراً قانونياً مهماً في مواكبة متطلبات العصر الرقمي وضمان حقوق الأفراد في الفضاء السيبراني.

أولاً– الانترنت كحق اساسي

أن الحق في الوصول إلى الإنترنت يُمثل اليوم حقا أساسيا يسهّل ممارسة الحقوق الأساسية الأخرى، ولا سيما حرية التعبير ويقلص القيود التي تفرضها الدول على هذه الحرية كون ذلك يتم من خلال فضاء واسع لا تقدر جهة واحدة

[14] - FCC Adopts Strong, Sustainable Rules To Protect The Open Internet, Released On: Feb 26, 2015, available at file:///C:/Users/user/Downloads/DOC-332260A1.pdf, date of visit 4/4/2025,

[15] - Marino, Laure2009. Le droit d'accès à internet, nouveau droit fondamental, Recueil Dalloz, p.2045.

[16] - السعدي، وسام 2019. الحقوق الرقمية واليات الحماية الدولية المقررة لها في اطار القانون الدولي لحقوق الانسان، المنصة الالكترونية للمجلات العلمية الجزائرية، صفحة 353.

مثل الدولة ان تتحكم به أو السيطرة عليه. وعلى صعيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية توفّر شبكة الانترنت فرصا للباحثين عن العمل، وتسهم في تعزيز الحق في اختيار العمل المناسب[17] والحق في الاعلام والحصول على المعلومات وحرية الاعمال والابتكار، وحرية التجمع.[18]

لقد كرّس المجلس الدستوري الفرنسي حرية الوصول إلى شبكة الإنترنت المادية في قراره المؤرخ في 10 حزيران 2009 معتبرا انه، بالنظر الى الحالة الراهنة لوسائل الاتصال ومع مراعاة التطوير العام لخدمات الاتصالات للجمهور عبر الإنترنت وكذلك الأهمية التي توليها هذه الخدمات للمشاركة في الحياة الديمقراطية والتعبير عن الأفكار والآراء، ان الحق في حرية التعبير عن الأفكار والآراء ينطوي على حرية الوصول إلى هذه الخدمات.[19]

وفي العام 2010، أعلنت المحكمة العليا في كوستاريكا أن الوصول إلى الإنترنت يُعتبر حقاً أساسياً، وأن الدولة ملزمة بتعزيز وضمان وصول الجميع إلى التكنولوجيا الحديثة. كما أكدت أن الوصول إلى هذه التقنيات الجديدة ضروري لتسهيل التمتع بحقوق أساسية أخرى، مثل المشاركة الديمقراطية وحرية التعبير والتعليم وغيرها من الحقوق.[20]

كما تمّ الاعتراف بالوصول إلى الإنترنت كحق اساسي في بعض الدول المتقدمة اقتصادياً. على سبيل المثال، أصدر برلمان إستونيا[21] تشريعا في عام 2000 يعلن أن الوصول إلى الإنترنت حق أساسي من حقوق الإنسان[22]. في فبراير 2000، أقر البرلمان الأستوني قانونا جديدا للاتصالات، أضاف بموجبه الوصول إلى الإنترنت إلى قائمة الخدمات الشاملة التي يجب أن تُتاح لجميع المشتركين، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي، وبسعر موحد. يهدف هذا القانون

---

17 - الطراونة، محمد 2020. اثر التكنولوجيا ووسائل التفاعل الاجتماعي على حقوق الانسان، منشور في 29 ايار 2020 على الموقع الإلكتروني للاتحاد العربي للقضاة التالي: http://arabunionjudges.org/?p=6610، تاريخ الزيارة 2025/4/2.

18 - Déclaration commune de l'Assemblée nationale et de la Chambre des députés italienne sur les droits et devoirs numériques du citoyen, disponible sur le site de l'Assemblée nationale : http://www2.assemblee-5/2024/5nationale.fr/static/14/numerique/Declaration-franco-italienne.pdf, date de visite.

19 - Conseil constitutionnel Francais, 2009-580 DC, 10 juin 2009, para 12.

20 - Joint submission to the United Nations Human Rights Council, on the Universal Periodic Review 33rd Session for Costa Rica, page 3, available at https://www.accessnow.org/cms/assets/uploads/2018/10/UPR-Costa-Rica-digital-human-rights.pdf, date of visit 6/4/2025.

21- تعتبر إستونيا واحدة من أكثر البلدان اتصالًا في العالم فيما يتعلق بالوصول إلى الإنترنت، ويواجه مستخدمو الإنترنت الإستونيون عقبات قليلة جدًا عندما يتعلق الأمر بالوصول إلى الإنترنت يراجع "الحرية على شبكة الانترنت"، التقرير السنوي 2018 لمنظمة "فريدوم هاوس" متاح على الرابط التالي: https://freedomhouse.org/report/freedom-net/2018/estonia، تاريخ الزيارة 2023/6/12.

22 - Ronzaud, Léa 2020, « E-Estonie » : le « nation-branding » numérique comme stratégie de rayonnement international, Hérodote, n° 177-178, page 267.

إلى تمكين الاتصال بالشبكة من خلال توفير خدمات اتصال البيانات بمعدلات كافية تضمن وصولًا فعّالًا إلى الإنترنت، مع مراعاة الأجهزة والبرمجيات المستخدمة من قبل معظم المستخدمين النهائيين[23] .

كما أقرّ البرلمان الاسباني الحقّ في الاتصال ببيانات النطاق العريض بسرعة 1 ميجابت[24] في الثانية 1Mbps كجزء لا يتجزأ من خدمة الاتصالات الشاملة بموجب القانون 2011/2، الصادر في 4 مارس، بشأن الاقتصاد المستدام[25] .

وانطلاقاً من انه لم تعد خدمات الإنترنت مخصصة للترفيه فحسب، ونظرا لأهمية دور الإنترنت في الحياة اليومية للمواطنين وتطوير مجتمع المعلومات، اقرّت فنلندا "النطاق العريض" حقًا قانونيًا لكل مواطن بسرعة دنيا، 1 ميجابت في الثانية – 1Mbps، بدءا من الاول من تموز من العام 2010، مما جعل فنلندا الدولة الأولى في العالم التي تسنّ قانونًا يجعل الوصول إلى النطاق العريض "حقًا مضمونًا" وذلك من خلال تضمين الوصول إلى النطاق العريض في خدمات الاتصالات الأساسية، مثل الهاتف أو الخدمات البريدية[26].

هذا الحق يجب ان يوفّر للجميع بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة في مكان إقامة المستخدم الدائم وفق حد ادنى لسرعة نقل البيانات[27]، بسعر معقول وبغض النظر عن الموقع الجغرافي للمشترك في غضون فترة زمنية معقولة بعد الطلب.[28] واعتبر المشرّع اللبناني في قانون تنظيم قطاع الاتصالات ان " إرسال المعلومات وتوجيهها هي من خدمات الاتصالات".[29]

[23]- الغى قانون الاتصالات الإلكترونية الذي اقره البرلمان الأستوني في العام 2004 قانون الاتصالات للعام 2000 وادرج احكاما جديدة تتعلق بحق الوصول الى الانترنت، متاح على الموقع الالكتروني التالي:
https://www.riigiteataja.ee/en/eli/501042015003/consolide, تاريخ الزيارة 2025/4/8.

[24] - تُقاس سرعة الإنترنت عادةً بالميجابت في الثانية، فالميجابت في الثانية هي وحدة قياس لمدى سرعة الانترنت.

[25]- المادة 52 من القانون رقم 2011/2 ، الصادر في 4 مارس ، بشأن الاقتصاد المستدام، منشور على موقع الجرية الرسمية الاسبانية، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.boe.es/eli/es/l/2011/03/04/2/con ، تاريخ الزيارة 2025/4/8.

[26] - International Telecommunication Union (ITU), Broadband now a legal right in Finland, periodic publication, 2010, page 32, available at: https://www.itu.int/bibar/ITUJournal/DocLibrary/ITU011-2010-06-en.pdf, date of visit 8/4/2025.

[27]- في يوليو 2017، قضت المحكمة العليا في كوستاريكا بأنه يتعين على هيئة الاتصالات الوطنية SUTEL تحديد الحد الأدنى لسرعة الاتصال بالإنترنت ليتبعها جميع مزودي الخدمة. خلصت المحكمة إلى أن السماح لكل مشغل بتحديد الحد الأدنى للسرعة التي يتم بها تخفيض المستخدمين بعد تلبية حد البيانات الشهرية لخطتهم، وعدم الإشارة إلى أي نهاية لهذه السياسة ، كان انتهاكًا للحق الأساسي في الوصول إلى الإنترنت الذي تم تأسيسه في عام 2010.

[28] - Communications Market Act Finland, Chapter 6 a (70/2007) Provisions on universal service, Section 60 c (363/2011) Universal service obligation concerning the provision of universal telephone services, available at: https://www.finlex.fi/en/laki/kaannokset/2003/en20030393.pdf, date of visit 12/6/2023.

[29]- المادة 2 من قانون تنظيم قطاع خدمات الاتصالات على الأراضي اللبنانية رقم 431 الصادر في 2002/7/22، منشور على الرابط التالي: http://77.42.251.205/Law.aspx?lawId=191857، تاريخ الزيارة 2025/4/8.

ثانياً– التكريس الدستوري للحق الجديد

شكّلت مراجعة بعض الدساتير في العصر الحديث فرصة لتكريس حقوق جديدة. ونذكر هنا التعديل الذي أُدخل على الدستور اليوناني في 17 أبريل 2001 أسفر عن اعتراف جديد بحقوق دستورية، مثل الحق في الحصول على المعلومات، وحق جميع الأفراد في المشاركة في مجتمع المعلومات، والوصول إلى المعلومات المتاحة إلكترونيًا، بالإضافة إلى إنتاجها وتبادلها ونشرها.

هذا الحقّ المكفول في الدستور على الدولة ان تضمن تحققه والتمتع الفعلي به من قبل جميع الاشخاص ويشكل ذلك التزاما وواجبا من جانب الدولة ينصّ عليه الدستور.[30]

وتسعى المحاكم العليا والدستورية في العديد من البلدان الى تكريس الحق في الانترنت كحق دستوري لا يمكن الانتقاص منه بصورة غير معقولة ومبررة. ففي المسائل الحساسة التي تتعلق بالأمن القومي وحقوق الإنسان، تبحث المحاكم العليا في ضمان أن يكون الأمن القومي وحقوق الإنسان متوازنين بشكل معقول، وهي مسؤولية تأخذها على عاتقها بمنتهى الجدية.

ويبدو واضحا ان المسائل الحقوقية والتنظيمية التي تطرحها الانترنت، هي مسائل جديدة اوجدتها تقنيات جديدة لا يمكن اخضاعها جميعا لأحكام القوانين التي سبقت وجودها، ومهما استخدم من اساليب القياس والتوسع في التفسير، نظرا لخصوصيتها.[31]

قد تستند بعض الدول إلى مبررات تتعلق بالأمن القومي ومكافحة الإرهاب للحد من الوصول إلى الإنترنت. لكن عواقب فشل الشبكة ستكون مؤلمة بشكل كبير في البلدان التي يعتمد فيها المواطنون بشكل أكبر على وسائل التواصل الاجتماعي وخدمات الدفع عبر الهاتف المحمول. فهذا الأمر يعوق التنمية الاقتصادية، ويهدد سلسلة التوريد للاقتصاد الرقمي، ويزيد من التفكك الديمقراطي والرقابة الذاتية، كما يساهم في خنق تدفق المعلومات وحرية التعبير.

تمت مناقشة مسألة الحق في الإنترنت أمام المحاكم الدستورية والعليا من جانبين: الأول يتعلق بتقييد الوصول إلى الإنترنت، والثاني يتعلق بمحدودية سرعة الخدمة المتاحة. وقد زاد الطلب على الإنترنت بشكل كبير خلال جائحة كورونا، مما أبرز أهمية الاتصال الفعال والسريع للحصول على الخدمات الطبية والمعلومات المتعلقة باستراتيجيات

[30]- الدستور اليوناني للعام 2008، الجزء الثاني الحقوق الفردية والاجتماعية، المادة 5 أ، منشور على الرابط التالي:
https://www.hellenicparliament.gr/UserFiles/f3c70a23-7696-49db-9148-f24dce6a27c8/001-156%20aggliko.pdf ، تاريخ الزيارة 2025/4/9.

[31] - الاشقر جبور، منى 2008. القانون والانترنت: تحدي التكيف والضبط، صادر ناشرون ، صفحة 37.

الاحتواء، بالإضافة إلى خدمات التعليم التي يحتاجها الطلاب لممارسة حقهم في التعليم عن بعد. كما ان إنكار حق الناس في الوصول إلى هذه المعلومات الهامة لا ينتهك حق الشعوب في تلقي المعلومات فحسب، بل يمثل أيضًا إنكارًا للحقين المذكورين أعلاه.

وطرحت قضية تقييد سرعة الإنترنت عبر الهاتف المحمول في إقليم اتحاد جامو وكشمير على المحكمة العليا في الهند، حيث طلب الطاعنون زيادة سرعة الإنترنت من 2 G إلى 4 G وإلغاء الأوامر التي تقيد الخدمة. ردت السلطات بأن اختيار سرعة 2 Gكان لمنع إساءة استخدام البيانات من قبل الإرهابيين وللحفاظ على السلام. كما أكدت أنه يمكن الوصول إلى معلومات حول جائحة كورونا عبر هذه السرعة.

خلصت المحكمة إلى أن تقييد سرعة الإنترنت في الإقليم غير مبرر في "الظروف العادية"، مشددة على ضرورة أن يكون التقييد مرتبطاً بحالة طارئة محددة. وأمرت المحكمة لجنة خاصة بإعادة تقييم قرار الحكومة بشأن حظر الإنترنت السريع بشكل مطلق في مختلف اراضي الاقليم والسماح بزيادة السرعة الى G3 او G4 المناطق الجغرافية التي لا تتوفر فيها شروط الضرورة المذكورة اعلاه.[32]

المبحث الثاني: مبدأ المساواة في المعاملة شرط أساسي لممارسة فعالة للحريات في العصر الرقمي

إن تكريس الحق في الوصول الى الانترنت لضمان وتسهيل التمتّع بالحقوق الأساسية الأخرى، لا يكف بحد ذاته للتمتع بهذه الحقوق بشكل فعال ما لم تؤمن شبكة الانترنت التدفق الحر للبيانات دون تمييز وتحافظ بشكل دائم على خصائصها المميزة الرئيسية. كما ان فرض المساواة على جميع البيانات المتوفرة على شبكة الانترنت او ما يعرف بحياد الانترنت، دونه عواقب اساسية متعلقة بمصالح الفئات الفاعلة والمؤثرة في الانترنت.

المطلب الاول: تحديد الخصائص التقنية لشبكة الانترنت كمنطلق لتطبيق الاحكام القانونية والمبادئ الدستورية

تشمل البنية التحتية للمعلومات العالمية[33] بشكل عام او ما يسمى بالانترنت على الخدمات والتطبيقات والبرمجيات الوسيطة، جوانب الشبكة ، الواجهات والبروتوكولات ، الترقيم والعنونة والتسمية، التشغيل والإدارة والصيانة، الحماية، والكفاءة.

[32] - The Supreme Court of India, Foundation for Media Professionals v. Union Territory of Jammu and Kashmir &Anr., WP (C) Diary No. 10817 of 2020, May 11, 2020, available at: https://main.sci.gov.in/supremecourt/2020/10817/10817_2020_33_1502_22029_Judgement_11-May-2020.pdf, date of visit 10/5/2024.

[33] - Quality of service functional requirements for the IMT-2020 network, Recommendation ITU-T Y.3106, 04/2019, available at the following link, file:///C:/Users/user/Downloads/T-REC-Y.3106-201904-I!!PDF-E.pdf , date of visit 12/4/2025.

واذا اردنا الغوص في الخصائص الرئيسية التي تميّز الإنترنت يتبين انه من الواضح أن الإنترنت كمجموعة من الشبكات، البروتوكولات والخدمات والتطبيقات تختلف عن تقنيات الاتصالات المعروفة.

من المنظور البنيوي تقدم شبكة الإنترنت من ناحية البنية والهيكلية إمكانيات غير محدودة للنهوض بالتنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمعات معرفية شاملة، وتعزيز تدفق المعلومات والأفكار حول العالم. وترتكز هذه الإمكانيات على ركيزتين أساسيتين: الأولى تقنية، وتتمثل في البنية التحتية للشبكة، التي تعتمد على مستويات متعددة ومترابطة من البروتوكولات التشغيلية، يأتي في مقدمتها بروتوكول التحكم في الإرسال/بروتوكول الإنترنت(TCP/IP) ، الذي يشكل العمود الفقري لتشغيل الإنترنت.

والثانية هيكلية فعلى عكس شبكات الاتصالات الرقمية المركزية التقليدية، تتميز الإنترنت بقدرتها على تشغيل مجموعة واسعة من التطبيقات والخدمات بشكل لا مركزي، أي "على أطراف الشبكة" بدلاً من الاعتماد على مركز تحكم رئيسي. هذا النموذج اللامركزي يمنح المستخدمين مرونة كبيرة ووفرة في الخيارات المتاحة.

هاتان الركيزتان معًا تمهدان الطريق لتحقيق إمكانات الإنترنت الهائلة في دفع عجلة التقدم المعرفي والتنموي عالميًا.[34]

تتعلق حوكمة إدارة الإنترنت بالتدابير المتكاملة التي تتخذها الحكومات، ومؤسسات القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات المعنية بالتكنولوجيا. ان اعتماد نهج شامل ومفتوح وشفاف على مبدأ الانفتاح، ويشمل قضايا مثل حرية التعبير، واحترام الخصوصية، وتعميم الوصول إلى الإنترنت، وضمان التشغيل البيني بين البرمجيات والمعدات الحاسوبية. كما تتناول هذه القضايا الأخلاقيات واحترام التنوع الثقافي واللغوي في الفضاء السيبراني، وهي موضوعات تحظى باهتمام خاص من منظمات الأمم المتحدة، لاسيما منظمة اليونسكو. [35]

من منظور المستخدم، توفر شبكة الانترنت مجموعة واسعة ومتنوعة من الخدمات والمعلومات بتكلفة منخفضة للغاية في البلدان المتقدمة وبتكلفة أعلى نسبيًا في البلدان النامية. يمكن الوصول إلى الخدمات والمعلومات التي توفرها الشبكة من أي مكان في العالم، بسهولة وسرعة تختلف بين بلدان النامية والمتقدمة.

رغم أن الانفتاح والمرونة التي تتسم بها شبكة الإنترنت قد توحي بأنها "بلا حدود" إلى حد ما، إلا أن هذه الفكرة لا تعكس الواقع تماما. فالدولة تمتلك قدرة على التأثير في الإنترنت وتنظيمه، حتى لو تجاوزت إجراءاتها الحدود

[34] - Economides, Nicholas 2007. Net Neutrality Non-Discrimination and Digital Distribution of Content Through the Internet, I/S: A Journal of Law and Polic, (Vol. 4:2), page 2014.

[35] - اليونسكو، ادارة الانترنت، موجز منشور على موقع المنظمة على الرابط التالي، تاريخ الزيارة 2021/3/15، https://ar.unesco.org/themes/%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AA

الجغرافية. وفي الوقت نفسه، تواجه الحكومات صعوبات في إنفاذ قوانين وسياسات معينة تتعلق بالانترنت. وبالتالي لا يمكن القول أن هذا النموذج هو سمة أساسية مقبولة تميّز الإنترنت.

كما يُشير البعض إلى أن من خصائص الإنترنت أنه لا يخضع لتحكم مركزي، حيث يُقال "لا أحد يملك الإنترنت، ولا توجد سيطرة مركزية، ولا يمكن لأحد إيقاف تشغيله". إلا أن هذا التحليل غير واقعي من الناحية المادية. يمكن قطع الاتصالات المادية التي تشكل أساس الإنترنت، كما فعلت بعض الدول خلال الحروب أو فترات عدم الاستقرار الداخلي[36]، مما يجعل الإنترنت غير متاح على الأقل في بعض المناطق الجغرافية.[37]

اما من الناحية المرتبطة بحرية الانترنت والرقابة عليه، يروج المدافعون عن حرية الانترنت ان قوة هذه الشبكة تكمن في الحفاظ على عدم الكشف عن الهوية والخصوصية والحيلولة دون تحليل البيانات المنتقلة وأنعدام أو استحالة منع بعض المحتويات أو إزالة من قبل الحكومات وبذلك تزداد حرية التعبير خصوصاً في الحكومات القمعية[38]. ومن المؤكد أن الإنترنت قد سهل بشكل كبير الاتجاه نحو الحوسبة اللامركزية بالرغم من أن بعض خدمات الإنترنت تتطلب بعض المكونات المركزية. وتتيح شبكة الانترنت توزيع المحتوى الخاص بك مباشرة على الزوار الآخرين دون أي خادم مركزي مثل الخدمات التي توفرها شبكة زيرو نت (ZeroNet) ونظام تور (Tor)، او إصدار المواقع الإلكترونية ونشر المعلومات بدون الكشف عن هوية الناشر أو موقعه وهذا ما يتيحه ما يعرف بالانتترت المظلم Dark internet .[39] ويزعم والاشخاص الذين طوروا هذه التقنية على شبكة الانترنت انهم يؤمنون بشبكة اتصالات مفتوحة وحرة وغير خاضعة للرقابة.[40]

كما انه ليس شرطاً من شروط بنية الانترنت ان تحمي شركات الإنترنت خصوصية وموثوقية حركة المرور. هذه الاعتبارات تقع على عاتق المستخدمين النهائيين ويجب تنفيذها في البروتوكولات المستخدمة من قبل المستخدمين النهائيين. من المؤكد أن الافتقار إلى معايير إلزامية للأمان والسلامة للإنترنت يشجع الابتكار الإيجابي (مثل نماذج

[36] - لجأت 7 دول عربية، على مدى أكثر من 8 سنوات، إلى استخدام سلاح قطع خدمات الإنترنت لأغراض سياسية، وهي: مصر وموريتانيا والسودان والجزائر وسوريا والبحرين والسعودية . وفق رصد نشرته وكالة الاناضول منشور على موقعها الالكتروني بتاريخ 2019/6/28 على الرابط التالي، تاريخ الزيارة 2020/12/12، https://bit.ly/33wI8Ct

[37] - Richard Hill, Key characteristics that distinguish the Internet, April 2013, study published on the following link, date of visit 14/12/2020, http://www.apig.ch/Internet%203-characteristics.doc

[38] - ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، زيرو نت، منشور على الرابط التالي تاريخ الزيارة 2021/1/11، https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D9%88_%D9%86%D8%AA

[39] - الإنترنت المظلم (The Dark Web): أرض الخدمات المخفية، مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المُخصصة، ICANN، 27 حزيران 2017، منشور على الرابط التالي:
https://www.icann.org/ar/blogs/details/the-dark-web-the-land-of-hidden-services-27-6-2017-ar

[40] - Zeronet website, introduction darknet, available at the following link, visit date, 12/1/2021, available at the following link, date of visit 17/3/2021, https://zeronet.io/

الأعمال الجديدة لبيع الكتب بالتجزئة أو شركات الطيران المخفضة) ولكنه يشجع أيضًا الابتكارات الأقل استحسانًا (مثل المواقع الإلكترونية التي تقدم منتجات أو خدمات غير قانونية).

باختصار، تشمل الخصائص الفريدة للإنترنت استخدامه على نطاق واسع لتوصيل أجهزة الكمبيوتر الشخصية، والحقيقة انها لا توفر، على مستوى الشبكة، الأمن وجودة وظائف الخدمة.

وبالتالي يمكن القول أن الخصائص الرئيسية التي تميز الإنترنت هي أنه أول نظام اتصال عام:

- يستخدم نظام تبديل الحزم.
- يربط أجهزة الكمبيوتر الشخصية.
- يتم تمويله على أساس مبدأ "المستقبِل يدفع ".
- لا تفرض تحديد هوية المنشئ للاتصالات.
- يسمح لأي شخص بنشر معلومات بتكلفة منخفضة للغاية يمكن الوصول إليها في أي مكان في العالم (ما لم يتم اتخاذ خطوات لإعاقة الوصول[41]).
- يتم توجيهه في المقام الأول دون الرجوع إلى الحدود الوطنية. لا يعتمد التوجيه عبر شبكة الإنترنت inter– network routing على الحدود الوطنية ، وهذا يميز الإنترنت عن الشبكات الأخرى.
- يستخدم نظام تسمية مركزي للغاية، نظام اسماء النطاقات (DNS)

بالرغم من تركيز المناقشة القانونية الأولى حول الإنترنت، على مقاومته "الطبيعية" للتنظيم بالنظر إلى الطبيعة "الافتراضية" لوجوده. وبالرغم من ذلك تم وضع قوانين وطنية في جميع أنحاء العالم بهدف إخضاع الإنترنت لتنظيم "حقيقي".[42] ويُنظر إلى الإنترنت على أنه بنية تحتية متعددة الأغراض[43]. فالحكومات تدرك تماما أنها لا تستطيع أن تعيش دون الإنترنت، وأن إغلاق الابواب في وجه الشبكة العالمية معناه إغلاق أبوابها في وجه الاقتصاد العالمي، ولكن الحكومات في الوقت ذاته تحاول، بصورة ما، إخضاع استعمالات هذه التكنولوجيا للرقابة والقيود.[44] ويركز السؤال الجوهري حول الإنترنت على إدارة المحتوى والرقابة عليه. في مختلف سيناريوهات التدخل التشريعي، تظل

[41] - مثل الإجراءات القانونية المختلفة التي اتخذتها الولايات المتحدة لمنع الوصول إلى مواقع البوكر عبر الإنترنت؛ أو أنظمة الحجب المفروضة في بعض البلدان لمنع الوصول إلى مواقع المقامرة أو الإباحية أو غير ذلك ؛ أو الإجراءات الجنائية ضد محتوى الاستغلال الجنسي للأطفال؛ إلخ....

[42] - Segura-Serrano, Antonio. "Internet Regulation and the Role of International Law." Max Planck Yearbook of United Nations Law 10 (2006): 191–272.

[43] - Bauer, Johannes and Latzer 2016.Handbook on the Economics of the Internet ,Edward Elgar, Page 68.

[44] - الحرية الزائفة :الرقابة على الإنترنت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هيومن رايتس ووتش، مارس/أيار 2006، منشور على الرابط التالي، تاريخ الزيارة 2021/1/12، https://www.hrw.org/reports/2005/mena1105/introtunis.pdf

هذه القضية حاضرة وفقاً للظروف والاعتبارات المطروحة، لكن جوهرها يتمثل في تحقيق توازن بين القواعد المنظمة للإنترنت والمعايير القانونية العليا. ويُحدد هذا التوازن من خلال رقابة المجلس الدستوري على مدى تناسب الإجراءات المُتخذة.[45]

المطلب الثاني: الممارسات الفضلى لتمكين الوصول المفتوح وطرق التعامل مع تدفقات البيانات المختلفة

شهدت شبكة الإنترنت تحولاً جذرياً مع تطور نماذج الأعمال القائمة على الاستفادة المجانية من بنيتها التحتية، حيث حلّت الأجهزة الذكية مثل الهواتف المحمولة والألواح الرقمية وتطبيقات الإنترنت عالي السرعة مكان الحواسيب التقليدية. وقد لاقت هذه التحولات قبولاً واسعاً من المستخدمين، مما دفع الجهات التنظيمية الحكومية والمسؤولين المنتخبين ومجموعات المصلحة العامة، وعدداً من الشركات إلى الاستنتاج بأن السوق الرقمية باتت بحاجة إلى نظام رقابي حكومي أكثر تدخلاً وتنظيماً شاملاً.[46]

لأكثر من عقدين، ازدهر الإنترنت في بيئة كانت، حتى وقت قريب، خالية بشكل أساسي من الرقابة التنظيمية القاسية. والجدير بالذكر أن الوزارات والهيئات واللجان المعنية بتنظيم الاتصالات في البلدان المختلفة لم تكن تتمتع عند ظهور الانترنت وانتشاره بسلطة قانونية لتنظيمه وظلت هذه السلطة موضع شك إلى حد ما نظرًا لأن سلطاتها القانونية قد نشات او حدثت قبل نمو النطاق العريض.[47]

ومع تبلور الوصول الى الانترنت وتحديدا النطاق العريض كحق أساسي محمي قانونياً ودستورياً، كان هناك مساعي حثيثة لضمان وصول المستهلكين إلى البنية التحتية للنطاق العريض والإشراف التنظيمي الدقيق لضمان عدم قيام مزودي خدمة الإنترنت (ISPs) بالتمييز أو حظر المحتوى القانوني بشكل غير قانوني.

غيرت شبكة الانتترت وفقا لخصائصها المميزة التي جرى عرضها ادوات الاتصال المتاحة وديناميكيتها، وتمتاز شبكة الإنترنت بخلاف غيرها من وسائل الاتصال التقليدية بأنها تمتلك المرونة في محاكاة المستخدم، بل

---

[45] - Isabelle FALQUE-PIERROTIN, La Constitution et l'Internet, NOUVEAUX CAHIERS DU CONSEIL CONSTITUTIONNEL N° 36 (DOSSIER : LA LIBERTÉ D'EXPRESSION ET DE COMMUNICATION) - JUIN 2012, publie sur le site du conseil sur le lien suivant, date de visite 23/2/2021 https://www.conseil-constitutionnel.fr/nouveaux-cahiers-du-conseil-constitutionnel/la-constitution-et-l-internet

[46] - How to Regulate the Internet, Federalist Society Review, Volume 18, Aug 30 201, published at the following link, visit date 10/2/2021, https://fedsoc.org/commentary/publications/how-to-regulate-the-internet

47 - في لبنان صدر قانون الإتصالات رقم 431 لعام 2002، منشئا هيئة ناظمة للإتصالات وليوفّر الإطار اللازم الذي يحكم تنظيم قطاع خدمات الإتصالات، وليرسي قواعد نقلها إلى القطاع الخاص. بدأت الهيئة أعمالها إثر تعيين مجلس إدارتها في العام 2007 وفي العام 2009 اعتبر مجلس شورى الدولة ان القانون المذكور غير نافذ لعدم إنشاء شركة اتصالات لبنان بحسب المادّة 44 من قانون الاتصالات، واعتبر مجلس شورى الدولة في قراره أنّ الشقّ المتعلّق بصلاحيّات الهيئة غير نافذٍ الى حين استكمال تنفيذ القانون، وبالتالي أصبحت الهيئة بحكم تصريف الأعمال وتقوم بأعمال استشاريّة لصالح وزارة الاتصالات وتقدّم المساعدة في بعض المشاريع القائمة داخل الوزارة وتعطلت الهيئة نهائيا في العام 2013. ولا تزال وزارة الاتصالات تطبق نصوصا قانونية قديمة تعود للعام 1959 على قطاع الاتصالات (المرسومين الاشتراعيين 126 و127)، وقد جرى تحديد مدى وأنواع الخدمات الهاتفية بموجب المرسوم رقم 8292 الصادر في 1961/12/27. وفي العام 1993 كان لبنان اول دولة في المنطقة يدخل النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSM) او الجيل الثاني (G2) من الشبكات الخلوية الرقمية التي تستخدمها الأجهزة المحمولة مثل الهواتف المحمولة والأجهزة اللوحية على نظام الاتصالات المهمول به بموجب القانون قانون رقم 218 الصادر في 1993/5/13.

وتسمح له بتطويرها، ولعل السبب الذي يكمن في تفوق الإنترنت على غيره من وسائل الاتصال التقليدية، هو الإمكانية على التغيير والانتقال من مرحلة إلى أخرى في مدة قصيرة ، بمعنى أن الإنترنت استطاع أن ينتقل من الاستخدام إلى تطوير الاستخدام ومن ثمَّ تطوير الوسيلة والابتكار.[48]

ان اندماج وسائط الاتصال في الانترنت ادى الى تحول جوهري بعيدًا عن الشبكات التقليدية القائمة على قنوات الخدمة المخصصة، أو الشبكات المنفصلة لكل خدمة. في الوقت الحاضر، الاتجاه السائد هو وجود بنية تحتية واحدة تعتمد على بروتوكول الإنترنت (IP) لتقديم جميع الخدمات، سواء كانت صوتية أو فيديو أو بيانات – وبشكل متزايد لجهاز واحد فقط، ولمواصلة توفير جودة خدمة مناسبة، يمكن لمشغلي الشبكات ومقدمي الخدمات بناء المزيد من البنية التحتية – ولكن هذا يتطلب استثمارات ضخمة للتعامل مع النمو الهائل المتوقع في حركة المرور. الحل الموازي هو إدارة حركة المرور: جعل الأنظمة أكثر كفاءة، مع وضع قيود أيضًا على كمية البيانات التي يمكن إرسالها، ومن يحصل على الأولوية كمرسل أو متلقي. كيف يمكن تقييد حركة المرور على شبكات IP – أو ما إذا كان ينبغي تقييدها بهذه الطريقة – تقع في صلب مناقشات "حيادية الشبكة" التي تم مناقشتها اعلاه.[49]

وتتيح انظمة الاتصالات في بعض البلدان للحكومات أن تطلب الى مقدمي خدمات الاتصالات إعطاء الأفضلية والأولية للاتصالات التي تجريها الأجهزة الأمنية، والأجهزة المدنية الموضوعة بتصرفها."[50]
هذا وقد صنفت خدمات الإنترنت وخدمات الـ DATA من قبيل خدمات الاتصال العامة[51]. ان تكريس مبدأ الاولية المذكور يثير ايضا النقاش حول امكانية مقدمي خدمات الانترنت ان يميزوا في المعاملة لناحية مرور البيانات او اعاقة الوصول اليها لغايات غير مرتبطة بالمصلحة العامة مثل تحقيق الارباح التجارية وزيادة فرص اعادة الاستثمار في البنية التحتية او جذب المستثمرين اليها.
فغالبية قوانين الاتصالات نظرت الى الانترنت كـ"خدمة معلومات" وجرى تعريفها على أنها "عرض القدرة على توليد أو الحصول على أو تخزين أو تحويل أو معالجة أو استرجاع أو استخدام أو إتاحة المعلومات عبر الاتصالات. ولكنها لا تتضمن أي استخدام لأي من هذه الإمكانيات لإدارة أو التحكم أو تشغيل نظام اتصالات أو إدارة خدمة اتصالات."[52] يحدد القانون "خدمة الاتصالات" على أنها "عرض الاتصالات مقابل رسوم مباشرة للجمهور، أو لفئات

48 - جاسم, مؤيد & الفيصل, عبد، الاندماج الاتصالي في الإعلام الجديد، مجلة البحث العلمي، مجلد 10 عدد 39(2018)
49 - Quality of Service and "Net Neutrality", WCIT BACKGROUND BRIEF, world conference on international telecommunications, 2012, Dubai, UAE 3-14 DECEMBER. available at the following link, date of visit 10/2/2021, https://www.itu.int/en/wcit-12/Documents/WCIT-background-brief11.pdf
50 - المادة 47 من قانون تنظيم خدمات الاتصالات رقم 341 تاريخ 2002/7/22.
51 - المادة 12، فقرة 2، بند هـ - و ، من قانون تنظيم خدمات الاتصالات رقم 341 تاريخ 2002/7/22.
52 - U.S. Code, Title 47. TELECOMMUNICATIONS, Chapter 5. WIRE OR RADIO COMMUNICATION, Subchapter I. GENERAL PROVISIONS, ARTICLE 153, 24.

من المستخدمين بحيث تكون متاحة بشكل فعال للجمهور مباشرة."[53] ويعرف القانون "الاتصالات" على أنها "الإرسال، بين أو فيما بين النقاط التي يحددها المستخدم، للمعلومات التي يختارها المستخدم، دون تغيير في شكل أو محتوى المعلومات كما تم إرسالها واستلامها".

تقليديا، يتم تقسيم المسؤولية عن جودة الخدمة في الاتصالات الدولية بين إنهاء الشبكات الوطنية. وانطلاقا من مبدأ المساواة والمنافسة المعتمد في تنظيم قطاعات الاتصالات المحلية، ولا يجوز التمييز أو فرض قيود على توفير الخدمات[54]. ولكن في الشبكات الحديثة القائمة على الرزم، تكون معلمات الجودة في الغالب غير محددة ولم تعد المسؤولية عن جودة الخدمة واضحة. في الأساس، في بيئة IP، الخدمات عبارة عن تطبيقات يتم تنفيذها في معدات المستخدم، ولا يمكن للشبكات نفسها أن تتحكم بشكل كامل في الجودة الشاملة لما يتم تسليمه، وأصبحت المشكلة أكثر إلحاحًا مع الزيادة الهائلة في الاتصالات المحمولة، والتي قد تشمل الاتصالات الهجينة مع الشبكات السلكية والمحطات الطرفية. إضافة إلى ذلك، أصبحت الشبكات مزدحمة بشكل متزايد بسبب الازدهار في حركة مرور البيانات (خاصة الفيديو). هناك حاجة إلى مناهج جديدة للهيكل الجديد لأنظمة الاتصالات الحالية.[55]

ولكن هناك قلق بشأن بعض الأساليب التي تؤثر على جودة الخدمة المقدمة للمستهلكين. على سبيل المثال، قد يتم تفضيل أنواع أو مصادر معينة للزيارات على الأنواع الأخرى أو حظرها تمامًا. قد يتم إبرام اتفاقيات بين مزودي خدمة الإنترنت (ISPs) والشركات التي تقدم تطبيقات أو محتوى، بحيث يتم منح جودة خدمة أفضل لعمليات الإرسال الخاصة بهم عبر الشبكة، مما يترك العملاء الآخرين بأقل عدد ممكن من السعة. قد يسعى المشغلون إلى فرض رسوم على حجز نسبة مئوية من السعة لهذه الخدمات والتي لا تتوفر بعد ذلك للوصول العام إلى الإنترنت.

قد تجعل هذه التطورات الأمر أكثر صعوبة أو أبطأ بالنسبة للمستخدمين للوصول إلى مواقع ويب معينة أو خدمات عبر الإنترنت. فهل يجب أن يهدف مشغلو شبكات IP إلى تحقيق إيرادات من خلال تقديم جودة خدمة أعلى بسعر أعلى، حتى لو كان لذلك تأثير على العميل العادي؟

توصي المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات لتمكين الوصول المفتوح، الصادرة عن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات في عام 2010، بألا يسمح المنظمون بمثل هذا التمايز إلا عندما

[53] - IBID., U.S. CODE, ARTICLE 153, 53.

[54] - المادة 18 من قانون تنظيم خدمات الاتصالات رقم 341 تاريخ 2002/7/22.

[55] - IBID., Quality of Service and "Net Neutrality", WCIT BACKGROUND BRIEF, world conference on international telecommunications, 2012, Dubai, UAE 3-14 DECEMBER, available at the following link, visit date 13/1/2021, https://www.itu.int/en/wcit-12/Documents/WCIT-background-brief11.pdf

يكون له ما يبرره موضوعياً. يطلق العديد من المنظمين مشاورات عامة حول الممارسات التي تميز بين طرق التعامل مع تدفقات البيانات المختلفة.

ومن منظار حقوقي يطرح سؤال قد يجد اجابات في المستقبل يتمحور حول امكانية توسيع حق الافراد في الوصول الى المعلومات الى المعايير التقنية التي تتحكم بشبكة نقل المعلومات وتبادلها. هنا وفي الوقت نفسه قد نصطدم بمصالح الفئات الفاعلة الاخرى ذات المصلحة، من خلال النظر في الآثار المالية الأوسع نطاقا. وتأمين الفرص لتوليد الإيرادات لدفع تكاليف التوسع في الشبكات، والتي تساهم بعد ذلك في النمو الاقتصادي العام. ولكن وفقًا لبعض الدراسات، لم يعد من المرجح أن يحقق المشغلون الإيرادات اللازمة بمجرد توفير الشبكات الأساسية وشبكات الوصول. بدلاً من ذلك، يأتي المزيد والمزيد من الإيرادات من خدمات OTT.[56]

خاتمة البحث:

تسلط هذه الدراسة الضوء على أهمية إعتبار حق الوصول إلى الإنترنت حقاً دستورياً، مما يمنع السلطة من حرمان الأفراد من هذا الحق تحت ذرائع غير مبررة بالمصلحة العامة. وللتمتع الكامل بهذا الحق، وضعت القوانين معايير لضمان جودة الخدمة وعدالتها، مثل تحديد حد أدنى لسرعة الإنترنت، وضمان الوصول إليها بتكلفة معقولة، ومنع الاحتكار.

وقد أظهرت الدراسة كيف يتحوّل هذا الحق إلى أداة تمكين للأفراد والمجتمعات، ومحفز للتنمية البشرية، وداعم لحقوق الإنسان الأساسية، لا سيما حق التعبير والوصول إلى المعلومات.

كما أكد البحث على أن ضمان هذا الحق يوفر فرصًا متساوية للتعليم، والإبداع، والمشاركة الاجتماعية والسياسية، مساهمًا بذلك في بناء مجتمعات أكثر عدلًا وشفافية. ولكن يبقى سد الفجوة الرقمية تحديًا رئيسيًا يتطلب تعاونًا دوليًا، وشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، لضمان عدالة رقمية تحقق مبدأ الوصول العادل للجميع، بغض النظر عن المستوى العلمي او الاقتصادي أو النطاق الجغرافي.

وتساعد نتائج البحث في صياغة سياسات وتشريعات متوازنة تحمي الحق في الوصول الى الإنترنت وفق مبدأ الحياد دون إغفال متطلبات الأمن السيبراني واحترام الخصوصية وتعزيز فرص تطوير البنية التحتية للشبكة.

[56] - يشير مصطلح OTT إلى محتوى الأفلام والتلفزيون الذي يتم توفيره عبر الإنترنت العالي السرعة بدلاً من مزود الكابل أو الأقمار الصناعية. هذه الخدمات هي غير مجانية، مثل خدمات Netflix و Amazon Prime Video و Hulu و HBO Now.

في الختام، يجب التأكيد على أن تحقيق هذا الحق ليس نهاية المطاف، بل هو بداية لرحلة مستمرة نحو تطوير يوازن بين التقدم التكنولوجي، وحماية الحقوق، وتعزيز العدالة. فالوصول إلى إنترنت عالي الجودة ليس مجرد رفاهية، بل هو أساس لضمان مستقبل يمكّن الأفراد من تحقيق كامل إمكاناتهم.

استنتاجات

– يُعتبر الوصول إلى الإنترنت وتحديدا النطاق العريض حقا أساسيا محميا قانونياً ودستورياً في العصر الرقمي، يسهّل ممارسة الحقوق الأساسية الأخرى، ولا سيما حرية التعبير والحق في الاعلام والحصول على المعلومات وحرية الاعمال والابتكار، وحرية التجمع.

– يساهم الوصول الى تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق التنمية الشاملة من خلال كسر الحواجز الجغرامية والاجتماعية ويساهم في تمكين الابتكار والنمو الاقتصادي وتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

– أصبح التطور التكنولوجي محركاً رئيسياً للتنمية البشرية، حيث بدأت الدساتير تعكس هذا الارتباط عبر التأكيد على الحق في الوصول إلى التكنولوجيا كمحفز للتنمية ولتمكين الافراد والجماعات من ممارسة حقوقها وحرياتها بشكل كامل وغير منتقص.

– مبدأ حياد الإنترنت، وهو شرط أساسي لممارسة الحريات بشكل فعال في العصر الرقمي. وهو مبدأ من مبادئ تصميم الإنترنت، يوجب معاملة كل حركة المرور على شبكة الإنترنت بشكل متساوٍ وبأن يكون للجميع الحق بالوصول المفتوح والمتساوي إليه.

– اقرت العديد من البرلمانات الحقّ في الاتصال ببيانات النطاق العريض وفق سرعة دنيا محددة لا تقل عن 1 ميجابت في الثانية –1Mbps كجزء لا يتجزأ من خدمة الاتصالات الشاملة.

– كرست العديد من المحاكم العليا والدستورية الحق في الانترنت كحق دستوري لا يمكن الانتقاص منه بصورة غير معقولة ومبررة.

– بفضل بروتوكول الإنترنت، أصبح من الممكن التواصل بشكل أكثر مرونة وسرعة، مما ساهم في خلق بيئة عالمية متصلة. هذا التغيير لم يؤثر فقط على الأفراد، بل أعاد تشكيل المجتمعات والاقتصادات، مما يجعل الاتصال أكثر سهولة وفعالية في جميع أنحاء العالم.

توصيات

– وضع إطاراً قانونياً يضمن وضع سياسات شاملة تتيح لجميع الأفراد الوصول إلى الإنترنت بسرعة مناسبة وتكلفة معقولة، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية.

– تعزيز الشفافية والحوكمة الرقمية من خلال اعتماد سياسات تدعم الحقوق والتنمية المستدامة الشاملة عبر الإنترنت، وتوفر الوصول إلى خدماته، وتعزز الانفتاح مع ضمان الحق في الابتكار والمنافسة.

– تعزيز البنية التحتية وتحفيز الاستثمار في إنشاء بنية تحتية قوية للإنترنت، خصوصاً في المناطق النائية والريفية.

– حماية الحقوق الرقمية وحق الوصول إلى الإنترنت من خلال إنشاء أطر قانونية تحمي خصوصية الأفراد، وتضمن حرية التعبير، وتتعامل مع التحديات الناشئة مثل الرقابة غير المبررة، وحجب المحتوى، والوصول غير المتكافئ.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

– الاشقر جبور، منى 2008. القانون والانترنت: تحدي التكيف والضبط، صادر ناشرون.

- الطراونة، محمد 2020. اثر التكنولوجيا ووسائل التفاعل الاجتماعي على حقوق الانسان، منشورات الاتحاد العربي للقضاة.

- السعدي، وسام 2019. الحقوق الرقمية واليات الحماية الدولية المقررة لها في إطار القانون الدولي لحقوق الانسان، المنصة الالكترونية للمجلات العلمية الجزائرية

المراجع باللغة الاجنبية:

- Baker, Paul (2007): Policy Bridges For the Digital Divide-assessing the landscape and gauging the dimensions, First Monday, Vol6, No5.

- OECD (2009), Internet Access for Development, The Development Dimension, OECD Publishing, Paris.

- Falque-Pierrotin, Isabelle 2012. La Constitution et l'Internet, Les Nouveaux Cahiers du Conseil constitutionnel NO 36, La liberté d'expression et de communication.

- Angele, Gilroy 2010. Access to Broadband Networks: The Net Neutrality Debate.
- Lucchi, Nicola (2011). Access to Network Services and Protection of Constitutional Rights: Recognizing the Essential Role of Internet Access for the Freedom of Expression (February 6, 2011). Cardozo Journal of International and Comparative Law (JICL), Vol. 19, No. 3

- De Gregorio, Giovanni 2020. Internet Shutdowns and the Limits of Law, International Journal of Communication.

- Marino, Laure 2009. Le droit d'accès à internet, nouveau droit fundamental, Recueil Dalloz.

Economides, Nicholas 2007. Net Neutrality Non-Discrimination and Digital - Distribution of Content Through the Internet, I/S: A Journal of Law and Polic, (Vol. 4:2).

Hill, Richard 2013. Key characteristics that distinguish the Internet.

Bauer, Johannes and Latzer 2016.Handbook on the Economics of the Internet ,Edward Elgar.

Segura-Serrano, Antonio (2006). "Internet Regulation and the Role of International Law." Max Planck Yearbook of United Nations Law (10).

Ronzaud, Léa 2020, « E-Estonie » : le « nation-branding » numérique comme stratégie de rayonnement international, Hérodote, n° 177-178.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2025م
www.ajsp.net

"Access to the Internet as a Basic Right in the Digital Age"

Prepared by:

Lawyer Tony Naamatallah Mikhail

Abstract

The internet is no longer merely a communication tool in the digital age, but has transformed into a vital infrastructure that enables individuals to exercise their fundamental rights. Therefore, many countries and international organizations have begun recognizing the right to access the internet as a fundamental human right, alongside traditional rights such as education and healthcare.

This study aims to highlight the importance of internet access as an essential infrastructure necessary for achieving human development and enhancing individuals' opportunities to grow equally within society, as well as the extent to which the right to internet access is recognized as a fundamental right.

The study primarily seeks to clarify the constitutional and legal frameworks of this right using a descriptive, analytical, legal, and comparative methodology, which is crucial in outlining the features and practical models of this right.

Accordingly, the central research question is: To what extent is the right to access the internet recognized as a vital infrastructure necessary for human development and for the enjoyment of fundamental rights?

To answer this question, the study is divided into two main sections. The first section discusses the integration of the concept of human development within the comprehensive technological evolution. The second section addresses the establishment of the right to the internet as a fundamental right proclaimed in basic legal texts.

The study concludes that the right to access information technology is a key driver of development, with the internet forming its essential backbone. It has become a fundamental enabling right that empowers individuals, enhances their dignity, and guarantees the exercise of all other rights in the 21st century.

Furthermore, the study indicates the evolution of the global model regarding internet access, noting its integration into other fundamental rights, its inclusion in e-government strategies, and the growing trend toward enshrining internet access as a fundamental right that facilitates the enjoyment of other rights and is explicitly recognized in constitutions.

The study also finds that public policies concerning the internet must align with its rights-based and developmental nature, as a vital enabling infrastructure for the enjoyment of other fundamental rights, ensuring the free flow of data within a framework of equality and non-domination. However, access to the internet still faces several challenges, including the digital divide and internet neutrality.